"الإحصاء": 15.5 مليون فلسطيني في العالم نهاية 2025

* 73 ألف شهيد في القطاع وأكثر من مليوني نازح* 58 ألف طفل فقدوا أحد الوالدين أو كليهما والبطالة تتجاوز 80 ٪ في غزة و29 ٪ بالضفة* 65 ٪ من المجتمع الفلسطيني دون سن 30 عاما

رام الله- الحياة الجديدة- قال الجهاز المركزي للإحصاء، إن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ نحو 15.5 مليون نسمة مع نهاية عام 2025، في وقت يواجه فيه المجتمع الفلسطيني واقعا ديموغرافيا وإنسانيا استثنائيا، بفعل الهدم والتهجير القسري والنزوح الممنهج، وتداعيات العدوان الإسرائيلي المتواصل.

وأوضح الإحصاء، في بيان أصدره لمناسبة اليوم العالمي للسكان، بالتعاون مع اللجنة الوطنية للسكان، الذي يصادف الحادي عشر من تموز/يوليو، أن نحو 5.56 مليون فلسطيني يعيشون في دولة فلسطين، و6.82 مليون في الدول العربية، و1.86 مليون في أراضي عام 1948، إضافة إلى نحو 1.26 مليون فلسطيني في الدول الأجنبية.

وأشار إلى أن المجتمع الفلسطيني ما يزال مجتمعا فتيا رغم المأساة، إذ يشكل السكان دون سن 30 عاما نحو 65٪ من إجمالي السكان، فيما تبلغ نسبة من هم دون سن 18 عاما نحو 43٪. وسجل معدل النمو السكاني في فلسطين 2.4٪ عام 2023، مقابل 1.5٪ في الدول العربية و0.85٪ عالميا.

حصيلة العدوان

وبين الإحصاء أن حصيلة العدوان على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى حزيران/يونيو 2026 بلغت 73,090 شهيدا في قطاع غزة، بينهم 20,413 طفلا و12,524 امرأة، إضافة إلى 137,550 مصابا وأكثر من 11 ألف مفقود.

وفي الضفة الغربية، استشهد 1,162 مواطنا خلال الفترة ذاتها.

وأشار إلى أن النزوح القسري طال أكثر من مليوني شخص في قطاع غزة، من أصل نحو 2.2 مليون كانوا يعيشون فيه، فيما نزح نحو 40 ألف فلسطيني في مخيمات شمال الضفة الغربية.

ارتفاع الخصوبة في فلسطين مقارنة بالمعدلات العربية والعالمية

ولفت الإحصاء إلى أن معدل الخصوبة في فلسطين بلغ 3.8 مولود لكل امرأة خلال الفترة 2017-2019، مقارنة بنحو 3 مواليد لكل امرأة في الدول العربية، و2.4 مولود لكل امرأة عالميا.

وفيما يتعلق بالنساء، أظهرت البيانات أن 47,019 امرأة في قطاع غزة أصبحن أرامل حتى أيار/مايو 2026، فيما ترأس النساء نحو 18٪ من الأسر، مقابل 12٪ قبل العدوان.

كما حُرمت نحو 60 ألف امرأة حامل من الرعاية الصحية المنتظمة في قطاع غزة خلال عام 2026. وارتفع معدل وفيات الأمهات إلى 17.4 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية قبل العدوان، ليصل إلى 145 وفاة عام 2024 بعد العدوان.

وفي الضفة الغربية، انخفض معدل وفيات الأمهات من 18.6 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية عام 2023 إلى 6.7 وفاة عام 2024.

58 ألف طفل فقدوا أحد الوالدين أو كليهما

وبحسب الإحصاء، فقد نحو 58 ألف طفل في قطاع غزة أحد الوالدين أو كليهما، في مؤشر يعكس حجم التداعيات الاجتماعية والإنسانية التي خلفها العدوان، وما يترتب عليها من تحديات طويلة الأمد تتعلق بالحماية والرعاية النفسية والاجتماعية.

انهيار المنظومة الصحية في غزة

وأظهرت البيانات أن 18 مستشفى فقط تعمل جزئيا من أصل 36 مستشفى في قطاع غزة، فيما استشهد أكثر من 1,700 من الكوادر الصحية، واعتُقل 1,312 من العاملين في القطاع الصحي.

كما انخفض عدد الأسرة في المستشفيات من 3,412 سريرا إلى 1,717 سريرا، في حين بلغ النقص في الأدوية نحو 51٪، ووصل النقص في المستهلكات الطبية إلى 71٪.

وأشار الإحصاء إلى أن نحو 53٪ من مساحة قطاع غزة أصبحت منطقة عازلة عسكرية، فيما تتركز الكثافة السكانية في مساحة محدودة تقارب 36٪ من أصل 365 كيلومترا مربعا هي مساحة القطاع، ما رفع الكثافة السكانية إلى أكثر من 35 ألف نسمة لكل كيلومتر مربع.

العدوان يضرب قطاع التعليم

وفي قطاع التعليم، استشهد 20,480 طالبا، بينهم 19,101 من طلبة المدارس و1,379 من طلبة الجامعات، إضافة إلى استشهاد 31,436 طالبا وأفرادا من الكوادر التعليمية، وفق البيانات الواردة في التقرير.

وأشار الإحصاء إلى أن 700 ألف طالب وطالبة حُرموا من التعليم المدرسي، فيما حُرم 88 ألف طالب جامعي من مواصلة تعليمهم، كما تعرضت 95٪ من المدارس لأضرار، وتضررت 284 مدرسة، بينها مدارس دُمرت بالكامل.

وفي الضفة الغربية، استشهد 128 من طلبة المدارس و39 من طلبة الجامعات، وأصيب 861 من طلبة المدارس وأكثر من 287 من طلبة الجامعات، فيما اعتُقل 421 طالبا من طلبة المدارس وأكثر من 487 من طلبة الجامعات.

بطالة قياسية ومجاعة غير مسبوقة

وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 29٪ خلال عام 2025، فيما تجاوز 80٪ في قطاع غزة، في ظل انهيار سوق العمل وتوقف الأنشطة الاقتصادية.

وحذر الإحصاء من كارثة مجاعة غير مسبوقة في قطاع غزة، مشيرا إلى أن الإعلان الرسمي عن المجاعة كان في 15 آب/أغسطس 2025، وأن 77٪ من السكان، أي نحو 1.6 مليون شخص، عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

كما فقدت 98.5٪ من الأراضي الزراعية قدرتها على الإنتاج أو تعذر الوصول إليها، فيما ارتفع عدد الأطفال المتوقع معاناتهم من سوء التغذية الحاد إلى 101 ألف طفل دون الخامسة، إضافة إلى 55,500 امرأة حامل ومرضعة معرضة لسوء التغذية الحاد خلال عامي 2025 و2026.

دمار واسع في المباني والبنية التحتية

وبين الإحصاء أن العدوان تسبب بأضرار واسعة في المباني والبنية التحتية، إذ تضرر أكثر من 198 ألف مبنى، بينها أكثر من 102 ألف مبنى مدمر كليا، وأكثر من 70 ألف وحدة سكنية مدمرة بالكامل.

كما تعرضت مئات المباني والمنشآت التعليمية والصحية والخدمية لأضرار، في ظل تدمير واسع للبنية التحتية الأساسية وشبكات الخدمات. وأكد الجهاز المركزي للإحصاء أن هذه المؤشرات تعكس تحولا ديموغرافيا وإنسانيا عميقا يواجهه الشعب الفلسطيني، مشددا على أن تأمين الغذاء والصحة والتعليم وحماية الهيكل الأسري باتت شروطا أساسية للحديث عن الاستقرار السكاني أو مسارات التنمية المستدامة.

رفع إجمالي التمويل إلى نحو 47 مليون يورو يستفيد منها 138 بلدية تخدم 2.3 مليون نسمة

وزير الحكم المحلي يوقّع مخصصات إضافية بقيمة 7 ملايين يورو ضمن الدورة الثانية من برنامج تطوير البلديات

رام الله- الحياة الجديدة- وقّع وزير الحكم المحلي، رئيس مجلس إدارة صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية سامي حجاوي، المخصصات الإضافية للدورة الثانية من برنامج تطوير البلديات – المرحلة الرابعة، وذلك استكمالاً للمخصصات التي تم الإعلان عنها وتوزيعها في شهر كانون الثاني 2026، ليرتفع إجمالي مخصصات الدورة إلى 46,981,437 يورو، مخصصة لتنفيذ مشاريع بنية تحتية وخدمات بلدية في مختلف محافظات الضفة الغربية.

وقال حجاوي: "إن هذه المخصصات الإضافية تأتي في إطار التوجهات والمساعي التي تقودها الحكومة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء محمد مصطفى، والرامية إلى تجنيد المزيد من الاموال من خلال الدول والجهات الصديقة المانحة وذلك لتعزيز قدرات الهيئات المحلية، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتسريع تنفيذ المشاريع التنموية ذات الأولوية، بما يسهم في دعم التنمية المحلية المستدامة وتعزيز صمود التجمعات الفلسطينية".

ومن المقرر أن تُنفذ المشاريع الممولة ضمن هذه المخصصات خلال ما تبقى من عام 2026 وخلال عام 2027، وتشمل مشاريع في قطاعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، وفق أولويات واحتياجات البلديات.

ويستفيد من هذه المخصصات 138 بلدية تقدم خدماتها لما يقارب 2.3 مليون نسمة، ما يشكل نحو 70٪ من إجمالي سكان الضفة الغربية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات الأساسية ورفع كفاءة البنية التحتية في مختلف التجمعات المستفيدة.

ويأتي توزيع المخصصات الإضافية استكمالاً لآلية التمويل المعتمدة ضمن الدورة الثانية، والتي استندت إلى نتائج تصنيف البلديات وفق منهجية تعتمد على مؤشرات أداء موضوعية تشمل الجوانب المؤسسية والمالية والخدمية، حيث تم احتساب مخصصات البلديات وفق معادلة مالية تعتمد على 60٪ للأداء، و30٪ للاحتياج، و10٪ لمعيار عدد السكان، بما يضمن عدالة توزيع الموارد ويحفّز البلديات على تحسين أدائها المؤسسي والمالي.

جدير بالذكر أن برنامج تطوير البلديات يُعد برنامجاً وطنياً ريادياً متعدد المراحل، ويشكل الأداة الرئيسية للإصلاح والتطوير في قطاع الحكم المحلي، إذ يهدف إلى تعزيز كفاءة البلديات المؤسسية والمالية، وتحسين أدائها في مجالات التخطيط والإدارة والتشغيل والصيانة، وربط التمويل بمبادئ الحوكمة الرشيدة ومؤشرات الأداء.

وتبلغ القيمة الإجمالية للمرحلة الرابعة من برنامج تطوير البلديات نحو 151 مليون يورو، بتمويل من الحكومة الفلسطينية وبمساهمة عدد من الشركاء الدوليين، وهم: البنك الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والحكومة الألمانية من خلال بنك التنمية الألماني والتعاون الألماني، والحكومة الدنماركية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والوكالة البلجيكية للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي، ويستهدف البرنامج جميع بلديات الضفة الغربية.

وزير الزراعة يطلع على سير عمل مؤسسات رسمية وأكاديمية وهيئات محلية في الخليل

الخليل- الحياة الجديدة- نفّذ وزير الزراعة رزق سليمية، جولة ميدانية في الخليل شملت عددا من المؤسسات الرسمية والأكاديمية والهيئات المحلية، في إطار توجه الوزارة لتوحيد الجهود الوطنية وتعزيز التعاون والتكامل بين مختلف الشركاء، بما يخدم المصلحة الوطنية في حماية الأرض، ودعم المزارعين، وتعزيز صمود المواطنين، وترسيخ التنمية الزراعية المستدامة.

واستهل الوزير جولته بزيارة قائد منطقة الخليل العميد جمال آسيا، حيث جرى التأكيد على أهمية تكامل الأدوار بين المؤسسات الوطنية في دعم صمود المواطنين وتعزيز القطاع الزراعي باعتباره أحد أهم ركائز الثبات على الأرض.

كما زار بلدية الخليل، حيث التقى رئيسها يوسف الجعبري وأعضاء المجلس البلدي، وبحث الجانبان تنفيذ مشاريع لشق الطرق الزراعية وزراعة الأشجار في المناطق المستهدفة، وإمكانية دعم مشروع إنشاء مسلخ جديد للبلدية، إلى جانب تعزيز الجهود المشتركة لحماية الأراضي الزراعية، ومواجهة اعتداءات الاحتلال والمستوطنين.

وفي إطار دعم التعليم الزراعي، زار سليمية جامعة الخليل، حيث التقى رئيسة مجلس الأمناء سوزان الجعبري ورئيسة الجامعة رغد دويك والنائب الأكاديمي رضوان بركات، وبحث آفاق التعاون في تطوير التعليم الزراعي والبحث العلمي، وتشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات الزراعية، بما يسهم في إعداد كوادر مؤهلة، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم التنمية الزراعية.

واختتم جولته بزيارة بلدية بيت كاحل، حيث التقى رئيس البلدية محمد العصافرة وأعضاء المجلس البلدي، وبحث سبل تعزيز التعاون في تنفيذ المشاريع الزراعية، والبيئية الداعمة لصمود المواطنين.

واختتم الوزير جولته بزيارة المتنزه الوطني في واد القف، حيث اطلع على سير العمل في مشروع الحديقة النباتية الذي تنفذه جامعة بوليتكنك فلسطين بإشراف الدكتور رامي عرفة، وبتمويل من مرفق البيئة العالمي، مؤكدا أهمية المشاريع البيئية والتعليمية في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وربطها بالتنمية الزراعية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي.

وأكد سليمية أن وزارة الزراعة ستواصل العمل مع مختلف المؤسسات الوطنية والأكاديمية والهيئات المحلية، انطلاقاً من قناعة بأن حماية الأرض وتعزيز صمود المزارعين مسؤولية وطنية مشتركة، وأن توحيد الجهود وتكامل الأدوار يشكلان الأساس لتنفيذ مشاريع تنموية مستدامة، تعزز الوجود الفلسطيني على أرضه، وتدعم القطاع الزراعي في مواجهة التحديات.

أكدت أهمية حشد الجهود الوطنية والدولية لمواجهة الانتهاكات التي تستهدف مواقع التراث الثقافي

"اللجنة الوطنية" تعقد اجتماعها الـ5 لمناقشة مستجدات ملفات التراث وترشيحات فلسطين للدورات المقبلة

رام الله- الحياة الجديدة- عقدت اللجنة الوطنية للتراث المادي وغير المادي، اجتماعها الخامس في مقر اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بمدينة رام الله، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس اللجنة علي أبو زهري، وذلك لمتابعة التزامات دولة فلسطين في حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، وتعزيز حضور المواقع والعناصر الفلسطينية على القوائم الإقليمية والدولية.

وشارك في الاجتماع وزير شؤون القدس أشرف الأعور، ورئيس سلطة جودة البيئة زغلول سمحان، والأمين العام للجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم ممثل دولة فلسطين في (الإيسيسكو والألكسو) جهاد رمضان، والسفير عمر عوض الله مقرر اللجنة، ووكيل وزارة السياحة والآثار صالح طوافشة، ووكيل وزارة الحكم المحلي رائد مقبل، ووكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية عصام عبد الحليم، والمندوب الدائم لدولة فلسطين لدى اليونسكو السفير عادل عطية، والوكيل المساعد في وزارة التربية والتعليم العالي صادق الخضور، وإبراهيم علوان خبير التراث الثقافي غير المادي ممثل وزارة الثقافة، وأعضاء اللجنة الوطنية من مؤسسات المجتمع المدني: صلاح الهودلية، وهاني نور الدين، وإيمان السقا، وأمل أبو الهوى، وشذى صافي، وجمال سالم، وزياد جابر، إلى جانب ممثلي الجهات المختصة.

وأشاد أبو زهري بجهود أعضاء اللجنة والمؤسسات الوطنية في حماية التراث الثقافي الفلسطيني، مؤكداً أن الاجتماع ينعقد في ظل تصاعد التهديدات والانتهاكات التي تستهدف المواقع التراثية الفلسطينية، الأمر الذي يستوجب تعزيز التنسيق الوطني وتطوير أدوات الحماية الدولية. وأوضح أبو زهري، أن الاجتماع يولي أولوية خاصة لملف ترشيح موقع سبسطية للإدراج في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر لدى اليونسكو، باعتباره محطة وطنية مهمة لتعزيز حماية أحد أبرز المواقع الأثرية الفلسطينية، إلى جانب متابعة تطورات ترشيح قصر هشام، واستكمال تحديث القائمة التمهيدية للتراث العالمي، ومناقشة الترشيحات الفلسطينية للقوائم الإسلامية والعربية، ومتابعة حماية المواقع التراثية المستهدفة وفي مقدمتها القدس، والحرم الإبراهيمي، وسبسطية، وبرك سليمان، وموقع هيروديون (جبل الفريديس)، ومسجد النبي صموئيل.

كما هنأ أبو زهري لجنة إعمار الخليل بمناسبة فوزها بجائزة "ناتافان" للتميز في مجال التراث، مؤكداً أن هذا الإنجاز يعكس المكانة المتقدمة التي وصلت إليها الخبرات الفلسطينية في مجال حماية وإدارة التراث الثقافي.

ومن جانبه، أكد السفير عوض الله في كلمته أهمية مواصلة العمل الوطني المشترك لتعزيز حماية التراث الثقافي الفلسطيني، وتكثيف الجهود الدبلوماسية والفنية لضمان نجاح ملفات الترشيح الفلسطينية، والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف المواقع التراثية.

وناقشت اللجنة جدول أعمالها الذي تضمن استعراض وزارة السياحة والآثار لمستجدات ترشيح قصر هشام على قائمة التراث العالمي، وملف إدراج سبسطية على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وتحديث القائمة التمهيدية للتراث العالمي، وترشيحات المواقع لقائمة التراث في العالم الإسلامي، وترشيحات سجل التراث المعماري والعمراني العربي، ومتابعة طلب بعثة المراقبة التفاعلية للحرم الإبراهيمي، واستعراض الانتهاكات التي تتعرض لها مواقع التراث الثقافي الفلسطيني.

كما استعرضت وزارة الثقافة ترشيحات العناصر الفلسطينية المزمع إدراجها في قائمة التراث في العالم الإسلامي، وخطة إعداد ملفات الترشيح للقائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية لعام 2027، ومستجدات الملفات العربية المشتركة، والدراسة الخاصة بقيادة دولة فلسطين لملف عربي مشترك بالتنسيق مع "الألكسو"، إلى جانب مناقشة البند المتعلق باللجنة الفرعية الخاصة بمدينة القدس. واستعرض طوافشة واقع المواقع الفلسطينية المدرجة على قائمة التراث العالمي، وما تتعرض له من انتهاكات إسرائيلية متواصلة تستهدف التراث الثقافي الفلسطيني، مؤكداً أهمية تعزيز الوجود الفلسطيني في مواقع التراث الثقافي ودعم صمود المجتمعات المحلية فيها، باعتباره أحد مرتكزات حمايتها وصونها. ومن جانبها، استعرضت عدوان نقطة اتصال اتفاقية التراث العالمي في وزارة السياحة والآثار، مستجدات ملف ترشيح موقع سبسطية للإدراج على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، والذي ينتظر قرار لجنة التراث العالمي في دورتها الثامنة والأربعين المقرر عقدها في مدينة بوسان بجمهورية كوريا الجنوبية خلال شهر تموز الجاري.

وبدوره، استعرض السفير عطية المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى اليونسكو، الجهود الدبلوماسية التي تبذلها مندوبية دولة فلسطين لدى المنظمة لحشد الدعم الدولي لملف ترشيح موقع سبسطية، بما يعزز فرص إدراجه على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، مما يسهم في حماية الموقع وصون قيمته التراثية العالمية في مواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها. وفي ختام الاجتماع، أقرت اللجنة مجموعة من التوصيات، أبرزها مواصلة الجهود الرامية لإدراج موقع سبسطية على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، والعمل على توفير موازنة وطنية خاصة لحماية وصيانة مواقع التراث الثقافي، وتعزيز المشاركة الفلسطينية في اجتماعات لجنة التراث العالمي، وتوحيد الجهود الوطنية لتوثيق ومواجهة الانتهاكات الإسرائيلية بحق التراث الثقافي الفلسطيني، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة والجامعات الفلسطينية في إعداد ملفات ترشيح المواقع والعناصر التراثية، بما يعزز جودة الملفات الوطنية ويستفيد من الخبرات الأكاديمية والفنية، إلى جانب إعداد دليل تعريفي يوزع على طلبة المدارس للتعريف بالمواقع والعناصر الفلسطينية المدرجة على قوائم التراث العالمية وقائمة التراث في العالم الإسلامي، بما يسهم في تعزيز الوعي الوطني بأهمية حماية التراث الثقافي وصونه للأجيال القادمة.